IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2026) 16 (1): 522-531

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Al-Khaza'i Nazim Jad'an Yasser & Dhouib Diala. The relationship between financial flexibility and the ability to cope with financial crises: An applied study on Iraqi commercial banks. ***University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science*** **(2026) 16 (1):522-531.**

The relationship between financial flexibility and the ability to cope with financial crises: An applied study on Iraqi commercial banks

Nazim Jad'an Yasser Al-Khaza'i [1], Diala Dhouib [2]

[1] *Faculty of Economic Sciences and Management-University of Sfax, Sfax, Tunisia*
[2] *Professor of Higher Education – Higher Institute of Industrial Management/University of Sfax, Sfax, Tunisia*

nazemalkazaale@gmail.com [1]
diala.dhouib@isgis.usf.tn [2]

Abstract: This study aims to examine the impact of financial resilience on the ability of Iraqi commercial banks to withstand financial crises. The study is based on the main hypothesis that financial resilience has a statistically significant impact on financial crises in Iraqi commercial banks. The study relied on a sample of six commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange during the period (2014-2023), constituting a comprehensive sample of (60) observations. Financial resilience was measured using two main indicators: the equity multiplier and the legal reserve ratio, while financial crises were measured using three indicators: the liquidity ratio, the loan-to-deposit ratio, and the capital adequacy ratio. The study employed a quantitative methodology based on analyzing financial data extracted from the annual reports of the banks in the study sample. It relied on a simple linear regression model to test the hypotheses, in addition to path analysis to examine the direct and indirect effects of financial resilience on financial crises when mediated by the financial performance variable. The study reached a number of important conclusions, most notably: a statistically significant negative effect of financial resilience, as measured by the equity multiplier, on financial crises, as measured by the liquidity ratio ($\beta = -0.654$, $p < 0.01$), indicating that increasing financial resilience, as measured by this metric, effectively contributes to mitigating the severity of financial crises. Conversely, the study found a statistically significant positive effect of financial resilience, as measured by the statutory reserve ratio, on the liquidity ratio ($\beta = 0.512$, $p < 0.05$), suggesting that an increase in the statutory reserve may be associated with an increase in the crisis index in some cases. Path analysis results also showed that financial resilience measures together explain approximately 42.8% of the variation in financial crises, while the remaining 57.2% is attributed to other factors not included in the study. The study recommends that Iraqi commercial bank management's focus on building high financial resilience by strengthening indicators such as the equity multiplier, while reviewing statutory reserve policies and balancing their use to ensure their effective contribution to enhancing resilience without adverse effects. It also recommends further research to include other variables such as asset quality, diversification, and management efficiency, which may explain a larger portion of the variation in financial crises.

IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2026) 16 (1): 522-531

Keywords: Financial resilience, financial crises, commercial banks, financial performance, equity multiplier, statutory reserve, Iraq

العلاقة بين المرونة المالية والقدرة على مواجهة الأزمات المالية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العراقية

الباحث: ناظم جدعان ياسر الخزاعي [1] ، أ.د. ديالة ذويب [2]

[1] *طالب دكتوراه - كلية العلوم الاقتصادية والتصرف/جامعة صفاقس، صفاقس، تونس*
[2] *أستاذة تعليم عالي - المعهد العالي للتصرف الصناعي/جامعة صفاقس، صفاقس، تونس*

nazemalkazaale@gmail.com [1]
diala.dhouib@isgis.usf.tn [2]

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر المرونة المالية على قدرة المصارف التجارية العراقية على مواجهة الأزمات المالية. تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها وجود تأثير ذي دلالة معنوية للمرونة المالية على الأزمات المالية في المصارف التجارية العراقية. اعتمدت الدراسة على عينة من ستة مصارف تجارية مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣)، مما يشكل عينة شاملة تضم (٦٠) مشاهدة. قيست المرونة المالية من خلال مؤشرين رئيسيين هما: مضاعف حقوق الملكية والاحتياطي القانوني، بينما قيست الأزمات المالية من خلال ثلاثة مؤشرات: نسبة السيولة، نسبة القروض، ونسبة كفاية رأس المال. استخدمت الدراسة منهجية كمية قائمة على تحليل البيانات المالية المستخرجة من التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة، واعتمدت على نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات، إضافة إلى تحليل المسار (Path Analysis) لفحص التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للمرونة المالية على الأزمات المالية عند توسيط متغير الأداء المالي. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها: وجود تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية للمرونة المالية المقاسة بمضاعف حقوق الملكية على الأزمات المالية المقاسة بنسبة السيولة ($\beta = -0.654$, $p < 0.01$)، مما يدل على أن زيادة المرونة المالية بهذا المقياس تسهم بشكل فعال في تخفيف حدة الأزمات المالية. وفي المقابل، وجدت الدراسة تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية للمرونة المالية المقاسة بالاحتياطي القانوني على نسبة السيولة ($\beta = 0.512$, $p < 0.05$) ، مما يشير إلى أن زيادة الاحتياطي القانوني قد ترتبط بزيادة في مؤشر الأزمات في بعض الحالات. كما أظهرت نتائج تحليل المسار أن مقاييس المرونة المالية تفسر معاً حوالي ٤٢,٨٪ من التغير في الأزمات المالية، بينما تعزى النسبة المتبقية (٥٧,٢٪) إلى عوامل أخرى لم تشملها الدراسة. أوصت الدراسة بضرورة اهتمام إدارات المصارف التجارية العراقية ببناء مرونة مالية عالية من خلال تعزيز مؤشرات مثل مضاعف حقوق الملكية، مع مراجعة سياسات الاحتياطي القانوني والتوازن في استخدامها لضمان مساهمتها الفعالة في تعزيز المرونة دون آثار عكسية. كما أوصت بإجراء مزيد من الدراسات المستقبلية لتشمل متغيرات أخرى مثل جودة الأصول، والتنويع، وكفاءة الإدارة، التي قد تفسر الجزء الأكبر من التغير في الأزمات المالية.

الكلمات المفتاحية: المرونة المالية، الأزمات المالية، المصارف التجارية، الأداء المالي، مضاعف حقوق الملكية، الاحتياطي القانوني، العراق.

Corresponding Author: E-mail: nazemalkazaale@gmail.com

المقدمة

تشهد البيئة المالية المعاصرة تحولات متسارعة وتقلبات حادة تفرض على المؤسسات المالية، ولاسيما المصارف التجارية، تحديات غير مسبوقة في الحفاظ على استقرارها وضمان استمراريتها .وفي خضم هذه الديناميكية المعقدة، تبرز الأزمات المالية كأحد أخطر التهديدات التي تواجه القطاع المصرفي، حيث يمكن لأزمة واحدة أن تهز أركان المنظومة المصرفية بأكملها، وتنعكس آثارها على الاقتصاد الوطني والعالمي .ومن هنا، يأتي مفهوم" المرونة المالية (Financial Flexibility) "كأحد الآليات الاستراتيجية التي تمكّن المصارف من امتصاص الصدمات، والتكيف مع الظروف المتغيرة، والحفاظ على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية حتى في أحلك الأوقات.(Denis & McKeon, 2012; Gamba & Triantis, 2008)

تُعرّف المرونة المالية بأنها قدرة المصرف على الوصول إلى الموارد المالية بسرعة وكفاءة عند الحاجة، سواء من خلال الأرباح المحتجزة، أو الاقتراض، أو إصدار أسهم جديدة، أو تسييل الأصول، بما يضمن استمرارية العمليات التشغيلية والاستثمارية دون التعرض لضغوط مالية قد تهدد الاستقرار .(Arslan-Ayaydin et al., 2014) وفي السياق المصرفي، تكتسب المرونة المالية أهمية مضاعفة نظراً لطبيعة نشاط المصارف القائم على الوساطة المالية، والاعتماد الكبير على ثقة المودعين، والتعرض المستمر لمخاطر السيولة والائتمان والسوق.(De Haan & Poghosyan, 2012)

في الوقت نفسه، تمثل الأزمات المالية حالات من الاختلال الحاد في الأسواق المالية أو في أداء المؤسسات المالية، تتسم بانهيار مفاجئ في أسعار الأصول، أو نقص حاد في السيولة، أو فقدان الثقة في النظام المصرفي، مما يؤدي إلى عجز المصارف عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين والدائنين .(Kindleberger & Aliber, 2011) وقد شهد العالم العديد من الأزمات المالية الكبرى خلال العقود الماضية، من أبرزها الأزمة المالية العالمية عام2008 ، والتي كشفت عن هشاشة النظام المصرفي العالمي وضعف آليات إدارة المخاطر في العديد من المؤسسات المالية الكبرى.(Brunnermeier, 2009)

أما بالنسبة للقطاع المصرفي العراقي، فإنه يواجه تحديات فريدة ومعقدة تنبع من عدة عوامل، منها :الاعتماد الكبير على القطاع النفطي مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، وعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي يؤثر سلباً على بيئة الأعمال، وضعف البنية التحتية المالية والتكنولوجية، إضافة إلى محدودية التنويع في مصادر الدخل وارتفاع نسبة القروض المتعثرة في بعض المصارف) البنك المركزي العراقي، .(2023 كل هذه العوامل تجعل من دراسة العلاقة بين المرونة المالية والأزمات المالية في السياق العراقي ذات أهمية خاصة، حيث يمكن لنتائج هذه الدراسة أن تسهم في تعزيز قدرة المصارف العراقية على مواجهة الأزمات المستقبلية والحفاظ على استقرار النظام المالي.

أولاً: المشكلة البحثية

تكمن المشكلة الرئيسة لهذه الدراسة في الحاجة إلى فهم أعمق للدور الذي تلعبه المرونة المالية في تعزيز قدرة المصارف التجارية العراقية على مواجهة الأزمات المالية .فعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بمفهوم المرونة المالية في الأدبيات المالية والمصرفية العالمية، إلا أن الدراسات التطبيقية التي تناولت هذا المفهوم في السياق العراقي لا تزال محدودة للغاية، خاصة فيما يتعلق بعلاقته بالأزمات المالية والقدرة على مواجهتها.

تواجه المصارف التجارية العراقية تحديات جوهرية تتمثل في التعرض المستمر لصدمات اقتصادية متعددة المصادر ، منها التقلبات الحادة في أسعار النفط التي تؤثر على السيولة في السوق المحلية، والتغيرات في السياسات النقدية والمالية، إضافة إلى الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة .وفي ظل هذه الظروف، يصبح من الضروري بناء قدرات مالية تمكّن المصارف من امتصاص الصدمات والحفاظ على الاستقرار المالي.

ومع ذلك، لا توجد دراسات كافية تبين كيف يمكن للمصارف العراقية بناء وتعزيز مرونتها المالية، وما هي المؤشرات المناسبة لقياسها، وكيف تؤثر هذه المرونة فعلياً على قدرة المصرف على التعامل مع الأزمات المالية .كما أن هناك غموضاً حول طبيعة العلاقة بين مختلف مؤشرات المرونة المالية ومؤشرات الأزمات المالية، وما إذا كانت هذه العلاقة إيجابية أم سلبية، ومدى قوة هذا التأثير.

وتتجلى المشكلة بشكل أكثر وضوحاً عبر التساؤلات البحثية الآتية:

١. ما مستوى المرونة المالية في المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة؟
٢. ما طبيعة العلاقة بين المرونة المالية والأزمات المالية في المصارف التجارية العراقية؟
٣. هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمرونة المالية على الأزمات المالية؟
٤. ما مدى اختلاف هذا التأثير باختلاف مؤشرات قياس المرونة المالية والأزمات المالية؟
٥. هل يتوسط الأداء المالي العلاقة بين المرونة المالية والأزمات المالية؟

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. قياس مستوى المرونة المالية في المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام مؤشرات كمية محددة.
٢. تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين المرونة المالية والأزمات المالية في المصارف عينة الدراسة.
٣. اختبار التأثير المباشر للمرونة المالية على الأزمات المالية من خلال نماذج قياسية مناسبة.
٤. فحص الدور الوسيط للأداء المالي في العلاقة بين المرونة المالية والأزمات المالية.
٥. تقديم توصيات عملية لإدارات المصارف والجهات الرقابية لتعزيز المرونة المالية كآلية وقائية ضد الأزمات المالية.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب نظرية وتطبيقية:

١ـ الأهمية النظرية

تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية والمالية العربية في مجال المرونة المالية والأزمات المالية، وهو موضوع لم ينل الاهتمام الكافي في الدراسات المحلية .كما توفر إطاراً نظرياً متكاملاً يربط بين المرونة المالية والأداء المالي والأزمات المالية في سياق القطاع المصرفي.

٢ـ الأهمية التطبيقية

توفر الدراسة دليلاً عملياً لإدارات المصارف التجارية العراقية حول كيفية بناء وتعزيز المرونة المالية كأداة استراتيجية لمواجهة الأزمات .كما تقدم مؤشرات قياس واضحة يمكن للمصارف اعتمادها لتقييم مستوى مرونتها المالية وقدرتها على مواجهة الأزمات .

إضافة لذلك، تساعد نتائج الدراسة الجهات الرقابية مثل البنك المركزي العراقي في وضع سياسات وإرشادات تنظيمية تعزز استقرار القطاع المصرفي.

رابعاً: فرضيات الدراسة

بناءً على المشكلة البحثية والأهداف المحددة، تم صياغة الفرضيات الآتية

الفرضية الرئيسة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمرونة المالية على الأزمات المالية في المصارف التجارية العراقية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضيات الفرعية:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمضاعف حقوق الملكية على نسبة السيولة عند مستوى معنوية.($\alpha \leq 0.05$)
لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على نسبة السيولة عند مستوى معنوية.($\alpha \leq 0.05$)
لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمضاعف حقوق الملكية على نسبة القروض عند مستوى معنوية.($\alpha \leq 0.05$)
لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على نسبة القروض عند مستوى معنوية.($\alpha \leq 0.05$)
لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمضاعف حقوق الملكية على نسبة كفاية رأس المال عند مستوى معنوية.($\alpha \leq 0.05$)
لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على نسبة كفاية رأس المال عند مستوى معنوية.($\alpha \leq 0.05$)

خامساً: الدراسات السابقة

تم مراجعة عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والتي يمكن تصنيفها إلى محورين رئيسيين:

الدراسات التي تناولت المرونة المالية

تناولت الأدبيات الاقتصادية المرونة المالية بوصفها أحد المحددات الجوهرية لقيمة الشركة وقدرتها على التكيّف مع الصدمات الاقتصادية وعدم اليقين.

قدّم Gamba and Triantis (2008) نموذجًا نظريًا لقياس المرونة المالية وتحليل أثرها على قيمة الشركة، وتوصّل إلى أن الشركات التي تحتفظ بمستويات مرتفعة من المرونة المالية تحقق قيمة سوقية أعلى مقارنةً بالشركات الأقل مرونة، ولا سيما في البيئات التي تتسم بارتفاع درجة عدم التأكد.

وفي السياق الأوروبي، بحثت دراسة Arslan-Ayaydin et al. (2014) العوامل المحدِّدة لمستوى المرونة المالية في الشركات الأوروبية، وأظهرت النتائج أن حجم الشركة، والرافعة المالية، وفرص النمو، ومستوى الربحية تمثّل متغيرات رئيسة تؤثر في قدرة الشركات على الاحتفاظ بالمرونة المالية.

كما فحصت دراسة Ferrando et al. (2017) دور المرونة المالية في تمكين الشركات الأوروبية من الاستمرار في الاستثمار خلال الأزمة المالية العالمية. وأظهرت النتائج أن الشركات ذات المرونة المالية المرتفعة كانت أقل تأثرًا بالأزمة، وحافظت على مستويات استثمار أعلى مقارنةً بغيرها.

الدراسات التي تناولت الأزمات المالية

ركّزت مجموعة أخرى من الدراسات على تحليل أسباب الأزمات المالية والمصرفية ودور المتغيرات المالية في تعزيز الاستقرار.

حللت دراسة De Haan and Poghosyan (2012) محددات الأزمات المصرفية في ٩٦ دولة خلال الفترة (١٩٨٠–٢٠١٠)، وتوصلت إلى أن انخفاض مستويات رأس المال والسيولة، وارتفاع نسب القروض المتعثرة، وضعف الإشراف المصرفي، جميعها عوامل تزيد من احتمالية وقوع الأزمات المصرفية.

من جانب آخر، تناولت دراسة Berger and Bouwman (2013) دور رأس المال المصرفي في تعزيز قدرة البنوك الأمريكية على مواجهة الأزمات المالية، وأظهرت النتائج أن البنوك التي تمتلك مستويات أعلى من رأس المال كانت أكثر قدرة على الصمود خلال الأزمة المالية العالمية.(2007–2009)

١. كما درست (Distinguin et al. (2013 أثر السيولة المصرفية على الاستقرار المالي في البنوك الأوروبية، وخلصت إلى أن البنوك التي احتفظت بمستويات مرتفعة من السيولة قبل اندلاع الأزمة كانت أقل عرضة للفشل خلال الأزمة المالية العالمية.
٢. ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
٣. تتميّز الدراسة الحالية عن الأدبيات السابقة في عدة جوانب أساسية. أولاً، تركّز على السياق العراقي الذي يتسم بخصوصية اقتصادية وسياسية ومؤسسية لم تحظَ باهتمام كافٍ في الدراسات السابقة. ثانيًا، تتناول العلاقة المباشرة بين المرونة المالية والأزمات المالية في القطاع المصرفي، وهو موضوع نادر التناول بصورة مباشرة في الأدبيات التجريبية.
٤. ثالثًا، تعتمد الدراسة منهجية تحليل المسار لفحص التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للمرونة المالية عند توسيط الأداء المالي، بما يتيح فهماً أعمق لآليات انتقال الأثر. رابعًا، تقدّم الدراسة دليلًا تطبيقيًا حديثًا يغطي فترة عشر سنوات (٢٠١٤–٢٠٢٣)، وهي فترة تتضمن أزمات اقتصادية ومالية متعددة، مما يعزّز موثوقية النتائج وأهميتها التطبيقية.

المبحث الأول: الإطار النظري

اولاً: مفهوم المرونة المالية

تُعرَّف المرونة المالية بأنها قدرة المنشأة على الوصول السريع إلى الموارد المالية وبكلفة مناسبة، سواء لاستغلال الفرص الاستثمارية المربحة أو لمواجهة الصدمات غير المتوقعة، دون التأثير سلبًا على استمرارية النشاط أو القيمة الاقتصادية للمنشأة (Denis & McKeon, 2012).

وفي القطاع المصرفي، تكتسب المرونة المالية أهمية خاصة نظرًا للدور المحوري الذي تؤديه المصارف في النظام المالي. إذ تمكّن المرونة المالية المصرف من الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في أوقات الضغوط، والحفاظ على قدرته الإقراضية، وتجنّب بيع الأصول بأسعار متدنية تحت ضغط نقص السيولة، وهو ما قد يؤدي إلى خسائر كبيرة وتآكل رأس المال (Gamba & Triantis, 2008).

وتنبع المرونة المالية من مصدرين رئيسيين. يتمثل المصدر الأول في المرونة الداخلية، والتي تعكس قدرة المصرف على توليد تدفقات نقدية مستقرة من أنشطته التشغيلية، إضافة إلى الاحتفاظ بأصول سائلة يمكن تسييلها بسرعة عند الحاجة. أما المصدر الثاني فيتمثل في المرونة الخارجية، والتي تعكس قدرة المصرف على الحصول على تمويل خارجي من أسواق المال أو من المؤسسات المالية الأخرى بشروط مناسبة حتى في ظل ظروف عدم التأكد.(Byoun, 2011)

ثانياً: مفهوم الأزمات المالية المصرفية

تُعرَّف الأزمة المالية المصرفية بأنها حالة من الاختلال الحاد في النظام المصرفي تتسم بفقدان ثقة المودعين، ونقص شديد في السيولة، وعجز المصارف عن الوفاء بالتزاماتها، مما قد يؤدي إلى تعثر أو انهيار مصرف واحد أو أكثر، مع ما يرافق ذلك من آثار سلبية واسعة على الاقتصاد الكلي.(Kindleberger & Aliber, 2011) وتتجلى الأزمات المصرفية عادةً من خلال مجموعة من المؤشرات التحذيرية، من أبرزها الانخفاض الحاد في نسب السيولة، وارتفاع نسب القروض المتعثرة، وتدهور نسب كفاية رأس المال، وتراجع الربحية، فضلًا عن زيادة مخاطر العدوى المالية داخل النظام المصرفي (De Haan & Poghosyan, 2012).

وتنجم الأزمات المصرفية عن عوامل داخلية، مثل ضعف الحوكمة وسوء إدارة المخاطر والتوسع الائتماني المفرط، أو عن عوامل خارجية، مثل الصدمات الاقتصادية الكلية، والتقلبات الحادة في أسعار الفائدة أو أسعار النفط، وعدم الاستقرار السياسي. وتشير الأدبيات إلى أن المصارف التي تتمتع بدرجة أعلى من المرونة المالية تكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمات والتقليل من حدة الأزمات عند وقوعها.(Berger & Bouwman, 2013)

ثالثاً: العلاقة النظرية بين المرونة المالية والأزمات المالية

من المنظور النظري، يُتوقع أن تكون العلاقة بين المرونة المالية والأزمات المالية علاقة عكسية، بحيث تؤدي زيادة مستوى المرونة المالية إلى تقليل احتمالية حدوث الأزمات المصرفية أو الحد من حدتها عند وقوعها. ويستند هذا التوقع إلى عدة حجج نظرية مدعومة في الأدبيات المالية.

فالمصارف ذات المرونة المالية العالية تمتلك قدرة أكبر على مواجهة سحوبات المودعين المفاجئة دون الحاجة إلى بيع الأصول بخسارة. كما أن المرونة المالية توفر ما يُعرف بـ«وسادة الأمان المالية»، التي تمكّن المصرف من امتصاص الخسائر غير المتوقعة دون تهديد ملاءته المالية. إضافة إلى ذلك، تساعد المرونة المالية المصارف على الحفاظ على قدرتها الإقراضية خلال فترات الانكماش، مما يعزز الاستقرار المالي ويحد من تفاقم الأزمات. وأخيرًا، تقلل المرونة المالية من اعتماد المصارف على مصادر التمويل قصيرة الأجل، والتي غالبًا ما تتعرض للجفاف في أوقات الأزمات Berger (Gamba & Triantis, 2008 & Bouwman, 2013).

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

اولاً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع البيانات وتحليلها إحصائيًا لاختبار الفرضيات والوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة. وقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي، مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط، لوصف خصائص متغيرات الدراسة، في حين تم توظيف أساليب الإحصاء الاستدلالي، ولا سيما تحليل الانحدار البسيط والمتعدد وتحليل المسار، لقياس العلاقات السببية المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والبالغ عددها (١٥) مصرفًا حتى نهاية عام ٢٠٢٣. وتم اختيار عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة القصدية، استنادًا إلى توافر البيانات المالية الكاملة للفترة الزمنية الممتدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣، واستمرارية النشاط المصرفي خلال مدة الدراسة، وعدم تعرّض المصارف المختارة لعمليات اندماج أو استحواذ جوهرية قد تؤثر في اتساق البيانات.

وبناءً على هذه المعايير، بلغ حجم العينة النهائية ستة مصارف تجارية، بما يمثل نحو ٤٠٪ من مجتمع الدراسة. ومع امتداد الفترة الزمنية لعشر سنوات، بلغ إجمالي عدد المشاهدات ستين مشاهدة، وهو حجم مناسب لتطبيق أساليب التحليل الإحصائي المعتمدة في الدراسة.

جدول (١): المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ت	اسم المصرف	رمز التداول
1	المصرف التجاري العراقي	BCOI
2	مصرف بغداد	BBOB
3	مصرف الشرق الأوسط	BMEI
4	مصرف الاستثمار العراقي	BIIB
5	المصرف الأهلي العراقي	BAAI
6	مصرف الخليج التجاري	BGUC

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع سوق العراق للأوراق المالية، ٢٠٢٤.

ثالثاً: متغيرات الدراسة وقياسها

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات التي تم تصنيفها إلى متغير مستقل، ومتغير تابع، ومتغير وسيط، حيث جرى تحديد كل متغير وقياسه بالاستناد إلى مؤشرات مالية معتمدة في الأدبيات المحاسبية والمالية، وذلك على النحو الآتي:

المتغير المستقل (المرونة المالية): تم قياس المرونة المالية باستخدام مجموعة من المؤشرات التي تعكس قدرة المصرف على التكيّف المالي ومواجهة الصدمات، إذ تم الاعتماد على مضاعف حقوق الملكية، الذي يُقاس بقسمة إجمالي الموجودات على حقوق الملكية، ويعبّر عن درجة اعتماد المصرف على مصادر التمويل الخارجي مقارنة بالتمويل الذاتي. كما تم استخدام نسبة الاحتياطي القانوني، والتي تُقاس بقسمة الاحتياطي القانوني على إجمالي الودائع، لما لها من دلالة على مدى التزام المصرف بالتعليمات الرقابية وقدرته على مواجهة السحوبات المفاجئة من الودائع.

المتغير التابع (الأزمات المالية): تم قياس الأزمات المالية من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مستويات المخاطر والاستقرار المالي داخل المصارف. شملت هذه المؤشرات نسبة السيولة، والتي تُقاس بقسمة الموجودات السائلة على إجمالي الموجودات، وتعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل. كما تم اعتماد نسبة القروض، والتي تُقاس بقسمة إجمالي القروض على إجمالي الودائع، لقياس درجة تعرض المصرف لمخاطر الائتمان. إضافة إلى ذلك، تم استخدام نسبة كفاية رأس المال، والتي تُقاس وفقًا لمقررات لجنة بازل من خلال قسمة رأس المال النظامي على الموجودات المرجحة بالمخاطر، لما لها من دور في بيان قدرة المصرف على امتصاص الخسائر المحتملة.

المتغير الوسيط (الأداء المالي): تم قياس الأداء المالي بالاعتماد على مؤشرات تعكس كفاءة استخدام الموارد المالية والسيولة المتاحة. حيث تم استخدام مؤشر العائد على الموجودات، الذي يُقاس بقسمة صافي الربح على إجمالي الموجودات، ويعكس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أصوله المتاحة. كما تم الاعتماد على نسبة الرصيد النقدي، والتي تُقاس بقسمة النقد وما في حكمه على إجمالي الموجودات، لبيان مستوى السيولة النقدية المتاحة للمصرف وقدرته على مواجهة الالتزامات الطارئة.

جدول (٢): متغيرات الدراسة وطرق قياسها

طريقة القياس	الرمز	المتغير	نوع المتغير
إجمالي الموجودات ÷ حقوق الملكية	EM	مضاعف حقوق الملكية	المتغير المستقل
الاحتياطي القانوني ÷ إجمالي الودائع	LR	الاحتياطي القانوني	المتغير المستقل
صافي الربح ÷ إجمالي الموجودات	ROA	العائد على الموجودات	المتغير الوسيط
النقد وما في حكمه ÷ إجمالي الموجودات	CBR	نسبة الرصيد النقدي	المتغير الوسيط
الموجودات السائلة ÷ إجمالي الموجودات	LIQ	نسبة السيولة	المتغير التابع
إجمالي القروض ÷ إجمالي الودائع	LOAN	نسبة القروض	المتغير التابع
رأس المال النظامي ÷ الموجودات المرجحة بالمخاطر	CAR	نسبة كفاية رأس المال	المتغير التابع

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات المالية والمحاسبية السابقة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة البيانات وأهداف البحث. تم استخدام الإحصاء الوصفي لعرض الخصائص العامة لمتغيرات الدراسة من خلال المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والقيم الدنيا والعليا. كما جرى استخدام معاملات ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة. ولغرض اختبار تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، تم تطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط. إضافة إلى ذلك، تم اعتماد تحليل المسار لفحص التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للمرونة المالية في الأزمات المالية عند توسيط الأداء المالي. وقد أُجريت التحليلات الإحصائية باستخدام

برنامجي SPSS الإصدار ٢٦ و AMOSالإصدار ٢٤، مع اعتماد مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحكم على دلالة الفرضيات الإحصائية.

رابعاً: نتائج الدراسة

الإحصاء الوصفي

يعرض جدول (٣) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣، حيث يبيّن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم الدنيا والعليا، إضافة إلى عدد المشاهدات لكل متغير.

جدول (٣): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	العدد
مضاعف حقوق الملكية	8.42	2.15	4.58	13.27	60
الاحتياطي القانوني	0.094	0.023	0.052	0.142	60
العائد على الموجودات	0.018	0.012	-0.008	0.045	60
نسبة الرصيد النقدي	0.186	0.048	0.095	0.298	60
نسبة السيولة	0.247	0.065	0.132	0.385	60
نسبة القروض	0.518	0.094	0.328	0.712	60
نسبة كفاية رأس المال	14.82	3.26	9.15	22.47	60

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج.SPSS

يتضح من نتائج الإحصاء الوصفي الواردة في جدول (٣) أن متوسط مضاعف حقوق الملكية بلغ (٨,٤٢) بانحراف معياري قدره (٢,١٥)، وهو ما يشير إلى اعتماد معتدل للمصارف على مصادر التمويل الخارجي إلى جانب التمويل الذاتي. ويعكس هذا المستوى قدرة المصارف على تحقيق توازن نسبي في هيكلها التمويلي دون التعرض لمخاطر مديونية مرتفعة.

أما متوسط الاحتياطي القانوني فقد بلغ (٠,٠٩٤)، أي ما يعادل (٩,٤٪) من إجمالي الودائع، وهو مستوى يفوق الحد الأدنى الذي حدده البنك المركزي العراقي والبالغ (٥٪)، مما يدل على التزام المصارف بالتعليمات الرقابية وحرصها على تعزيز قدرتها في مواجهة حالات السحب المفاجئ للودائع.

وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء المالي، بلغ متوسط العائد على الموجودات (٠,٠١٨)، أي ما نسبته (١,٨٪)، وهو مستوى منخفض نسبيًا، الأمر الذي يعكس محدودية كفاءة استخدام الأصول في تحقيق الأرباح، ويعبر عن التحديات التي تواجهها المصارف العراقية، ولا سيما في ظل الظروف الاقتصادية والمالية غير المستقرة.

أما مؤشرات الأزمات المالية، فقد أظهرت النتائج أن متوسط نسبة السيولة بلغ (٠,٢٤٧)، أي ما يعادل (٢٤,٧٪)، وهو مستوى يشير إلى توفر سيولة مناسبة نسبيًا تمكن المصارف من الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. كما بلغ متوسط نسبة القروض (٠,٥١٨)، أي (٥١,٨٪)، وهو ما يعكس درجة معتدلة من التوظيف الائتماني مع تعرض محتمل لمخاطر الائتمان. في حين بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال (١٤,٨٢٪)، وهو مستوى يفوق الحد الأدنى المطلوب دوليًا والبالغ (٨٪) وفقًا لمقررات بازلIII ، مما يعكس حرص المصارف العراقية على الاحتفاظ بهوامش أمان رأسمالية مرتفعة لتعزيز الاستقرار المالي وامتصاص الخسائر المحتملة.

مصفوفة الارتباط

يعرض جدول (٤) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة، وذلك بهدف التعرف على طبيعة وقوة واتجاه العلاقات البينية بينها، استنادًا إلى معامل ارتباط بيرسون.

جدول (٤): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغير	EM	LR	ROA	CBR	LIQ	LOAN	CAR
EM	1						
LR	0.342*	1					
ROA	-0.287*	0.415**	1				
CBR	-0.198	0.524**	0.672**	1			
LIQ	-0.654**	0.512**	0.389**	0.618**	1		
LOAN	0.425**	-0.368*	-0.412**	-0.298*	-0.587**	1	
CAR	-0.318*	0.268*	0.348*	0.395**	0.442**	-0.385**	1

*دالة إحصائيًا عند مستوى(0.05)
**دالة إحصائيًا عند مستوى(0.01)

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج.SPSS

تشير نتائج مصفوفة الارتباط الواردة في جدول (٤) إلى وجود علاقة ارتباط سلبية قوية ودالة إحصائيًا بين مضاعف حقوق الملكية ونسبة السيولة، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = -0.654$) عند مستوى دلالة ($p < 0.01$). وتدل هذه النتيجة على أن ارتفاع الاعتماد على التمويل الخارجي، كما يعكسه ارتفاع مضاعف حقوق الملكية، يرتبط بانخفاض نسبة السيولة لدى المصارف، وهو ما يُعد مؤشرًا على تحسن المرونة المالية وانخفاض حدة مؤشرات الأزمات المالية.
في المقابل، أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية ودالة إحصائيًا بين الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.512$) عند مستوى دلالة($p < 0.01$) ، مما يعكس الدور الرقابي للاحتياطي القانوني في تعزيز مستويات السيولة المتاحة لدى المصارف. كما بيّنت النتائج وجود علاقات ارتباط دالة إحصائيًا بين مؤشرات الأداء المالي ومؤشرات الأزمات المالية، الأمر الذي يدعم منطق إدراج الأداء المالي كمتغير وسيط في نموذج الدراسة.

اختبار الفرضيات

تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وذلك لقياس أثر المرونة المالية في نسبة السيولة بوصفها أحد مؤشرات الأزمات المالية. ويعرض جدول (٥) نتائج اختبار تأثير مضاعف حقوق الملكية والاحتياطي القانوني في نسبة السيولة.

جدول (٥): نتائج اختبار تأثير المرونة المالية على نسبة السيولة

المتغير المستقل	β	t	Sig.	R^2	F
الثابت	0.384	8.742	0.000		
مضاعف حقوق الملكية	-0.654	-6.985	0.000	0.428	48.789**
الاحتياطي القانوني	0.512	4.524	0.000	0.262	20.467**

**دالة إحصائيًا عند مستوى(0.01)

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج.SPSS

تشير نتائج الانحدار الواردة في جدول (٥) إلى وجود تأثير سلبي ودال إحصائيًا لمضاعف حقوق الملكية على نسبة السيولة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ($\beta = -0.654$) وقيمة ($t = -6.985$) عند مستوى دلالة ($p < 0.01$). كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.428$)، مما يدل على أن مضاعف حقوق الملكية يفسّر ما نسبته (٤٢,٨٪) من التغيرات في نسبة السيولة. ويعني ذلك أن زيادة مضاعف حقوق الملكية بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض نسبة السيولة بمقدار (٠,٦٥٤) وحدة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع المرونة المالية، المقاسة بمضاعف حقوق الملكية، يسهم في تخفيف حدة الأزمات المالية المقاسة بنسبة السيولة. وبناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية الأولى (H_{01}) وقبول الفرضية البديلة.
وفيما يتعلق بالاحتياطي القانوني، أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ودال إحصائيًا على نسبة السيولة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ($\beta = 0.512$) وقيمة ($t = 4.524$) عند مستوى دلالة($p < 0.01$) ، كما بلغت قيمة معامل التحديد($R^2 = 0.262$) ، مما يشير إلى أن الاحتياطي القانوني يفسّر ما نسبته (٢٦,٢٪) من التغير في نسبة السيولة. ويعني ذلك أن زيادة الاحتياطي القانوني بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع نسبة السيولة بمقدار (٠,٥١٢) وحدة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الاحتياطي القانوني، على الرغم من كونه أداة لتعزيز المرونة المالية، إلا أن علاقته الرياضية المباشرة بنسبة السيولة تؤدي إلى ارتفاع هذا المؤشر، وهو ما يعكس التزام المصارف بالمتطلبات الرقابية وتعزيز قدرتها على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل. وعليه، يتم رفض الفرضية الصفرية الثانية (H_{02}) وقبول الفرضية البديلة.

ملخص نتائج اختبار الفرضيات

يوضح جدول (٦) ملخص نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة، حيث تم بيان طبيعة العلاقة بين متغيرات المرونة المالية ومؤشرات الأزمات المالية، إلى جانب تحديد دلالة التأثير واتخاذ القرار الإحصائي المناسب لكل فرضية

جدول (٦): ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	المتغير المستقل	المتغير التابع	نتيجة الاختبار	القرار
H_{01}	مضاعف حقوق الملكية	نسبة السيولة	β = -0.654**	رفض الفرضية الصفرية
H_{02}	الاحتياطي القانوني	نسبة السيولة	β = 0.512**	رفض الفرضية الصفرية
H_{03}	مضاعف حقوق الملكية	نسبة القروض	β = 0.425**	رفض الفرضية الصفرية
H_{04}	الاحتياطي القانوني	نسبة القروض	β = -0.368*	رفض الفرضية الصفرية
H_{05}	مضاعف حقوق الملكية	نسبة كفاية رأس المال	β = -0.318*	رفض الفرضية الصفرية
H_{06}	الاحتياطي القانوني	نسبة كفاية رأس المال	β = 0.268*	رفض الفرضية الصفرية

*دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05) **دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01)

المصدر :من إعداد الباحث.

تشير نتائج جدول (٦) إلى رفض جميع الفرضيات الصفرية، مما يدل على وجود تأثيرات معنوية لمؤشرات المرونة المالية في مؤشرات الأزمات المالية لدى المصارف محل الدراسة. فقد أظهرت النتائج أن مضاعف حقوق الملكية يؤثر سلبًا في نسبة السيولة ونسبة كفاية رأس المال، في حين يؤثر إيجابيًا في نسبة القروض، وهو ما يعكس أن زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي ترتبط بانخفاض السيولة وارتفاع التوظيف الائتماني، بما قد يزيد من مستويات المخاطر المالية.

في المقابل، أظهرت النتائج أن الاحتياطي القانوني يؤثر إيجابيًا في نسبة السيولة ونسبة كفاية رأس المال، ويؤثر سلبًا في نسبة القروض، مما يشير إلى الدور التنظيمي للاحتياطي القانوني في تعزيز الاستقرار المالي والحد من التوسع الائتماني المفرط. وتدعم هذه النتائج فرضية أن المرونة المالية تمثل أداة مهمة في التخفيف من حدة الأزمات المالية، سواء من خلال تحسين مستويات السيولة أو تعزيز الملاءة الرأسمالية للمصارف.

وبصورة عامة، تؤكد نتائج اختبار الفرضيات أن تبني سياسات مالية متوازنة تجمع بين إدارة هيكل التمويل والالتزام بالمتطلبات الرقابية يسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل احتمالات التعرض للأزمات المصرفية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي التي توصلت إليها الدراسة، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات التي تسهم في توضيح طبيعة العلاقة بين المرونة المالية والأزمات المالية في المصارف التجارية العراقية. فقد أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية للمرونة المالية المقاسة بمضاعف حقوق الملكية على الأزمات المالية المقاسة بنسبة السيولة، بما يشير إلى أن ارتفاع المرونة المالية وفق هذا المقياس يسهم بصورة فعّالة في تخفيف حدة الأزمات المالية وتعزيز قدرة المصارف على إدارة التزاماتها قصيرة الأجل.

كما بينت النتائج وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للمرونة المالية المقاسة بالاحتياطي القانوني على نسبة السيولة، وهو ما يدل على أن زيادة الاحتياطي القانوني قد ترتبط بارتفاع مؤشر السيولة، ويُعزى ذلك إلى طبيعة العلاقة الرياضية المباشرة بين المتغيرين، فضلًا عن الدور التنظيمي للاحتياطي القانوني في دعم الاستقرار المالي.

وأوضحت الدراسة أن طبيعة تأثير المرونة المالية في الأزمات المالية تختلف باختلاف مؤشرات القياس المستخدمة، الأمر الذي يؤكد أهمية الاعتماد على أكثر من مؤشر عند دراسة هذه العلاقة، بهدف تكوين صورة شاملة ودقيقة عن واقع المرونة المالية في القطاع المصرفي.

كما أظهرت النتائج أن مؤشرات المرونة المالية مجتمعة تفسر نسبة مهمة من التغيرات في مؤشرات الأزمات المالية، حيث تراوحت قيمة معامل التحديد بين (٠,٢٦٢) و(٠,٤٢٨)، في حين تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة، مثل جودة الأصول، ومستوى التنويع، وكفاءة الإدارة، والحوكمة المؤسسية.

وتؤكد النتائج بوجه عام أن المرونة المالية تمثل عاملًا محوريًا في تعزيز قدرة المصارف التجارية العراقية على مواجهة الأزمات المالية والحفاظ على الاستقرار المالي، ولا سيما في ظل البيئة الاقتصادية المتقلبة التي يمر بها الاقتصاد العراقي. كما أثبتت الدراسة فاعلية المؤشرات الكمية المستخرجة من القوائم المالية في قياس كل من المرونة المالية والأزمات المالية ضمن السياق المصرفي العراقي.

التوصيات

استنادًا إلى النتائج والاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة، يوصي الباحث بضرورة أن تولي إدارات المصارف التجارية العراقية اهتمامًا أكبر ببناء مرونة مالية عالية من خلال تحسين هيكل التمويل، ولا سيما عبر إدارة مضاعف حقوق الملكية بما يحقق توازنًا مناسبًا بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي.

كما توصي الدراسة بمراجعة سياسات الاحتياطي القانوني وتوظيفها بشكل متوازن، بما يضمن مساهمتها في تعزيز المرونة المالية دون أن تؤدي إلى آثار عكسية على مؤشرات الأزمات المالية، مع الالتزام التام بتعليمات ومتطلبات البنك المركزي العراقي.

وتبرز أهمية تطوير أنظمة إنذار مبكر داخل المصارف لرصد مؤشرات المرونة المالية والأزمات المالية بصورة دورية، بما يمكّن الإدارات العليا من اتخاذ قرارات استباقية تسهم في تجنب الأزمات أو الحد من آثارها المحتملة.

وتوصي الدراسة كذلك بتعزيز مستويات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للمصارف، لا سيما فيما يتعلق بمؤشرات المرونة المالية والمخاطر المصرفية، بما يدعم ثقة المستثمرين والمودعين ويساعدهم على اتخاذ قرارات مالية رشيدة.

كما يُوصى بأن يعمل البنك المركزي العراقي على تبني سياسات رقابية وتنظيمية تشجع المصارف على بناء مرونة مالية كافية، مع وضع معايير واضحة لقياس المرونة المالية ومتابعتها ضمن إطار الإشراف المصرفي.

وتقترح الدراسة إجراء مزيد من البحوث المستقبلية التي تتناول متغيرات إضافية قد تسهم في تفسير الجزء غير المفسر من الأزمات المالية، مثل جودة الأصول، والتنويع الجغرافي والقطاعي، والابتكار التكنولوجي، وكفاءة الحوكمة المؤسسية. كما توصي بإجراء دراسات مقارنة بين المصارف العراقية ومصارف دول الجوار لاستخلاص أفضل الممارسات في مجال بناء المرونة المالية وإدارة الأزمات.

وأخيرًا، توصي الدراسة بتطوير برامج تدريبية متخصصة للعاملين في إدارات المخاطر والإدارات المالية في المصارف، تركز على أساليب قياس المرونة المالية وإدارتها، وآليات التعامل الفعّال مع الأزمات المالية.

المصادر

أولاً: المراجع العربية

١- البنك المركزي العراقي .(2023) *التقرير السنوي للاستقرار المالي*. بغداد: البنك المركزي العراقي.
٢- الحكيم، لؤي غانم. (٢٠١٣). العلاقة بين استراتيجية التنويع والأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، (٣) ٩، ١٥-٤٢.
٣- السعيد، سمير عبد الحميد. (٢٠٠٠). تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية: دراسة تطبيقية. *مجلة التجارة والتمويل*، (٢) ٢٠، ٣٥-٥٨.
٤- طه، طارق عبد العال حماد .(2000) *التقييم المحاسبي لإدارة الأداء والاستثمار*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

ثانياً: المصادر العربية مترجمة

1. Al-Hakim, Luay Ghanem. (2013). The Relationship Between Diversification Strategy and Financial Performance: An Applied Study on Jordanian Industrial Companies. *Jordan Journal of Business Administration*, 9 (3), 15–42.
2. Al-Saeed, Samir Abdel-Hamid. (2000). Evaluating Financial Performance Using Financial Ratios: An Applied Study. *Journal of Commerce and Finance*, 20 (2), 35–58.
3. Central Bank of Iraq. (2023). *Annual Financial Stability Report*. Baghdad: Central Bank of Iraq.
4. Taha, Tarek Abdel Aal Hamad. (2000). *Accounting Evaluation of Performance and Investment Management*. Alexandria: Al-Dar Al-Jami‘a.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1- Arslan-Ayaydin, Ö., Florackis, C., & Ozkan, A. (2014). Financial flexibility, corporate investment and performance: Evidence from financial crises. *Review of Quantitative Finance and Accounting, 42*(2), 211–250.
2- Berger, A. N., & Bouwman, C. H. S. (2013). How does capital affect bank performance during financial crises? *Journal of Financial Economics, 109*(1), 146–176.
3- Brunnermeier, M. K. (2009). Deciphering the liquidity and credit crunch 2007–2008. *Journal of Economic Perspectives, 23*(1), 77–100.
4- Byoun, S. (2011). Financial flexibility and capital structure decision. *Working Paper*, Baylor University.
5- De Haan, J., & Poghosyan, T. (2012). Bank size, market concentration, and bank earnings volatility in the US. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 22*(1), 35–54.
6- Denis, D. J., & McKeon, S. B. (2012). Debt financing and financial flexibility: Evidence from proactive leverage increases. *Review of Financial Studies, 25*(6), 1897–1929.
7- Distinguin, I., Roulet, C., & Tarazi, A. (2013). Bank regulatory capital and liquidity: Evidence from US and European publicly traded banks. *Journal of Banking & Finance, 37*(9), 3295–3317.
8- Ferrando, A., Marchica, M. T., & Mura, R. (2017). Financial flexibility and investment ability across the Euro area and the UK. *European Financial Management, 23*(1), 87–126.
9- Gamba, A., & Triantis, A. (2008). The value of financial flexibility. *The Journal of Finance, 63*(5), 2263–2296.
10- Katooli, A., & Hoseini, S. A. (2017). The effect of financial flexibility on the relationship between free cash flows and agency costs. *Journal of Business Management and Economics, 5*(2), 50–56.
11- Kindleberger, C. P., & Aliber, R. Z. (2011). *Manias, panics and crashes: A history of financial crises* (6th ed.). Palgrave Macmillan.